ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 14 العدد 02 / (2025)
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

دراسة العلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023): مقاربة قياسية

A study of the relationship between the budget deficit and the inflation rate in Algeria during the period (1990-2023): an econometric approach

د/حمادي مريم[1] (*)، أ.د/ دردوري لحسن [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، meriem.hamadi@univ-biskra.dz

[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، l.derdouri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/01 تاريخ القبول: 2025/07/10 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:
تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) باستخدام بيانات سنوية وبالاعتماد على نموذج (ARDL). وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم والعجز الموازني، وذلك وفقا لما أشارت اليه نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال قيمة إحصائية (F) المحسوبة والتي كانت أكبر من الحدود الحرجية العليا عند مستوى معنوية 10% و5%، كما أشارت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العجز الموازني؛ التضخم؛ الايرادات العامة؛ النفقات العامة؛ نموذج (ARDL).

Abstract:
This study aims to measure the impact of the budget deficit on the inflation rate in Algeria during the period (1990-2023) using annual data and relying on the (ARDL) model. This study found that there is a co-integration relationship between the inflation rate and the budget deficit, according to what was indicated by the results of the Bound Test Approach through the calculated statistical value (F) which was greater than the upper critical value at a significance level of 10% and 5%. The study also indicated the existence of a long-term inverse relationship between the budget deficit and the inflation rate in Algeria during the period under study.

Keywords: the budget deficit, Inflation, general revenues, general expenses, (ARDL) Model
JEL codes: O4 , E31, E6, C5.

(*) المؤلف المراسل

1. مقدمة:

يعد موضوع العلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم من الموضوعات التي أثارت جدلا اقتصاديا واسعا بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، فتفاقم هاتين الظاهرتين يتزايد بتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فهي تسعى دائما لتوجيه هذا الأخير نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة.

فالعجز الموازني من المشكلات المالية التي تتميز بتطورها وتشعبها الذي يصيب كافة المجلات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات، وباعتبار أن العجز الموازني يلعب دورا بارزا في التأثير على المستوى العام للأسعار، فزيادة العجز في ظل وجود جهاز انتاجي غير مرن يدفع الدولة الى التوسع في استخدام وسائل تمويل العجز سواء كان ذلك من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو من خلال التمويل التضخمي أو ما يعرف بـ "الاصدار النقدي الجديد"، مما يؤدي الى زيادة معدل نمو العرض النقدي بما يزيد عن معدل الناتج المحلي الاجمالي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فيؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعا تضخميا.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرف اقتصادها مدا تضخميا متزايدا منذ الاستقلال على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة، بالإضافة الى ارتفاع عجزها الموازني خاصة في السنوات الأخيرة كنتيجة لإنخفاض أسعار البترول في أسواق الطاقة العالمية، والتي تعد نتيجة حتمية لإقتصاد يعتمد على مورد وحيد وبشكل رئيسي ألا وهو مداخيل الجباية البترولية، التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات العادية، ولهذا كان للتراجع الذي شهدته أسعار البترول منذ منصف سنة 2014 تداعيات كثيرة، خاصة على المالية العامة للدولة من خلال إزدياد حدة العجز الموازني.

1.1. إشكالية الدراسة: إنطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة اشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما طبيعة العلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ماذا يقصد بالعجز الموازني ومعدل التضخم؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر؟

2.1. فرضية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

- **توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.**

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الغايات التالية:

- التطرق الى التأصيل النظري لكل من العجز الموازني ومعدل التضخم.
- توضيح أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تسليط الضوء على أهمية دور الأساليب الكمية في قياس أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.1. منهجية الدراسة:

بغرض الإجابة على اشكالية الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري من خلال عرض ووصف متغيرات الدراسة، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد تمت الإستعانة بالأسلوب القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وبناء النموذج القياسي الأمثل للإجابة على إشكالية الدراسة، وهذا بالإعتماد على برمجية (Eviews 12) للقيام بكافة الإختبارات اللازمة واستخراج النتائج.

5.1. هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسين كالآتي:

- المحور الأول: الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم.
- المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

2. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت حول العجز الموازني وأثره على معدل التضخم وبعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى في الجزائر وفي دول أخرى، ومن أهمها:

- دراسة **Godwin Myovella وZakayo Samson Kisava (2018)**: بعنوان **Budget deficit and inflation in Tanzania: ARDL bound test approach**: حيث هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في تنزانيا للفترة 1970-2015 بإستخدام منهج اختبار الحدود Bound Test (ARDL)، حيث أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال قيمة (F) الإحصائية الى وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين التضخم وعجز الموازنة، كما أظهرت نتائج التقدير أنه توجد علاقة إيجابية بين التضخم وعجز الموازنة.
- دراسة **Maio Bulawayo وFrancis Chibwe وVenkatesh Seshamani (2018)**: بعنوان **The Impact of Budget Deficit on Inflation in Zambia**: تبحث هذه الدراسة في دور عجز الموازنة العامة كمساهم في التضخم في دولة زامبيا، وذلك بالاعتماد على التحليل الإقتصادي القياسي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود أثر كبير لعجز الموازنة العامة على التضخم في المدى القصير، إلا أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين على المدى الطويل.
- دراسة **Kashif Ali و Mahmood Khalid (2019): بعنوان Source to Finance Fiscal Deficit and Their Impact on Inflation: A Case Study of Pakistan**: هدفت هذه الدراسة الى الاجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في ما هي مصادر تمويل عجز الموازنة الأقل تأثيرا على التضخم؟ حيث تحاول هذه الدراسة الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي، واختبار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين مصادر تمويل العجز والتضخم. وذلك بالاعتماد على منهجية جوهانسن للتكامل المشترك في المرحلة الأولى من التقدير، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مصادر تمويل العجز والتضخم.
- دراسة **Bahadir Sazak Dogan وTugay Gunel (2021)**: في هذه الدراسة تم دراسة تأثيرات العلاقة التوازنية القصيرة والطويلة الأجل لعجز الموازنة العامة على التضخم في مجموعة من دول هي بلغاريا وكرواتيا وتشيكا ومجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، والتي تعبر عن الاقتصاديات الناشئة في أوروبا، بالاعتماد على مقاربة "Panel ARDL" خلال الفترة (1999-2019)، حيث هدف هذه الدراسة الى معرفة مدى أثر عجز الموازنة العامة على التضخم في المديين القصير والطويل، ووفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج (Panel ARDL) والتي أظهرت أن لعجز الموازنة العامة تأثير متناقص على التضخم في المدى القصير، بينما في المدى الطويل فكان التأثير متزايدا.
- دراسة منال جابر مرسي محمد (2021): تحت عنوان العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم: حيث بينت هذه الدراسة أن مشكلة عجز الموازنة العامة من أهم ملامح السياسات المالية المصرية، والتي كان من أبرز أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي، والذي نمى بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز بالتوازي مع تفاقم أعباء خدمة الديون نفسها. فكان الهدف من هذه الدراسة هو اجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1999/2000-2018/2019)، حيث توصلت الدراسة الى أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام الى آخر خلال العقدين الماضيين ومن ثم فإنه يعد عجزا هيكليا وليس عجزا دوريا، فهو غير مرتبط بالدورة الاقتصادية، بل هو مستمر في التزايد برغم من

معدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال تلك الفترة، مع وجود علاقة طردية موجبة في الأجلين القصير والطويل بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم.

- دراسة **Muideen A.Isaika, Lukuman O.Lamidi, Rasaki O.Kareem Precious F.Oladotun, (2022): بعنوان Long-Run and Short-Run relationship between Budget Deficits and Inflation Rate in Nigeria:** تتناول هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد النيجيري باستخدام بيانات ثانوية مستخرجة من النشرة الاحصائية (CBN)، متغيرات التحكم المدرجة في النموذج هي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) سعر الفائدة الحقيقي (INTR)، سعر الصرف (EXCHR)، والاستثمار الخاص (INV). وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) وسعر الفائدة الحقيقي (INTR) لديهما علاقة معنوية احصائيا مع معدل التضخم في المدى الطويل، بينما عجز الموازنة العامة فلم يجد له أي تأثير معنوي على التضخم سواء في المدى القصير أو الطويل. كما قد خلصت هذه الدراسة الى أنه لا يمكن اعتبار أن لعجز الموازنة العامة القدرة على تحفيز الضغوط التضخمية، كما وتوصي هذه الدراسة بأن يتم منح تأثير التضخم أهمية منخفضة عند تقييم القرارات المتعلقة بعجز الموازنة العامة.
- دراسة **Huriye Gonca Diler, Is The Public Finance Deficit a Risk on Inflation In Turkey?, (2023):** سعت هذه الدراسة الى البحث عن تأثير تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم خلال الفترة (1975-2021) في دولة تركيا، حيث تمثلت وسيلة تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتراض من القطاع العام، وباعتبار أن الأموال التي سيتم طرحها في السوق بسبب متطلبات الاقتراض العمومي ستؤثر على مؤشر أسعار المستهلك، فقد تم اختيارها كمتغير تابع. وبعد تحليل استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، تم التحقق من العلاقة السببية بين السلاسل باستخدام اختبار السببية (Toda-Yamamoto Causality)، وتم تحديد العلاقة بين مؤشر التضخم وتمويل عجز الموازنة العامة بحيث أظهرت نتائج التحليل للفترة التي تم فحصها أنه على عكس الرأي المقبول على نطاق واسع في الأدبيات النظرية، لم يتسبب تمويل عجز الموازنة العامة لدولة تركيا في احداث ضغوط تضخمية.
- دراسة **Maria Batool, Nimra Naveed Shaikh, Waqas Bin Dilshad, Impact of Budget Deficit, Money Supply and GDP Growth on Inflation in Pakistan: An Econometric Analysis, Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation, Volume 05, Number 03, University of Karachi , June (2023):** تبحث هذه الدراسة في عدم قدرة الدولة الباكستانية على سد فجوة العجز على الرغم من مختلف التدابير المتخذة، كما سعت للبحث عما إذا كان عجز الموازنة العامة والمعروض النقدي يزيدان من التضخم، حيث تم استخدام بيانات كمية وسلسلة زمنية ثانوية تغطي الفترة من (1980-2022) في باكستان، تم اعتماد عجز الميزانية وعرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة بينما يعتمد التضخم كمتغير تابع. أظهرت نتائج اختبار المربعات الصغرى (TSLS) على مرحلتين أن مورد النقود يؤثر بشكل مباشر على التضخم في باكستان، كما قد تبين أن معدل نمو الدينار الباكستاني سيؤدي إلى زيادة في التضخم؛ حيث تم ايجاد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما ويعتمد استقرار الأسعار على السياسات النقدية والمالية الوطنية. ومنه فإن التوسع النقدي والتضخم يرتبطان في كثير من الأحيان، ويؤدي النمو النقدي إلى حدوث التضخم، في حين تعكس تعديلات السياسة النقدية الإتجاهات الإقتصادية. بالإضافة لذلك فقد توصل اختبار OLS الذي تم استخدامه في هذا البحث إلى استنتاج مفاده أن عجز الموازنة العامة كان له تأثير مباشر وإيجابي على التضخم، بينما الناتج المحلي الإجمالي فكانت له علاقة عكسية مع التضخم، ومن المتوقع أنه مع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان فإن معدل التضخم فيها سوف ينخفض.

وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية من حيث الاطار المكاني والزماني، الا أنه ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي الحداثة فهي تبحث في أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر، معتمدة في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) وتحليل دوال الاستجابة الدفعية، على عكس الدراسات السابقة التي اختلفت في دراسة العلاقة بين المتغير التابع (معدل التضخم) والمتغير المستقل (العجز الموازني)، أو في استخدامها النموذج الذي يعبر عن علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل، وفي وجود أو غياب العلاقة في الأجلين الطويل أو القصير بين العجز الموازني ومعدل التضخم.

3. مفاهيم عامة حول العجز الموازني والتضخم:

1.3. مفهوم العجز الموازني: على الرغم من أن مفهوم العجز الموازني قد تم تداوله من قبل العديد من الاقتصاديين في الماضي، الا أنه اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة بسبب استخدامه في التحليل المالي كمقياس لتقييم أثر العجز الموازني على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير والطويل، وكذلك في التعرف على طرق تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد في دول العالم الثالث.

حيث يعرف العجز الموازني بأنه: " قصور الايرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من ايراداتها" (ذهبية و كتاف، 2018، الصفحة 33).

كما يعرف أيضا بأنه: "تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة، وعادة ما ينتج عن ارادة عمومية تهدف الى إنعاش الاقتصاد من خلال سياسة توسعية، أو بشكل غير مقصود نتيجة عدم قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات". (ديلمي، 2016، الصفحة 265)

ونستنتج من خلال التعريفين السابقين أن العجز الموازني للدولة هو إختلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل.

2.3. أنواع العجز الموازني: تتعدد أشكال العجز الموازني، فقد وضعوا علماء الفكر المالي لها عدة تصنيفات نوجزها فيما يلي:

1.2.3. التصنيف الأول: وفقا لبنود الموازنة العامة

- العجز الجاري (النقدي): هو ذلك العجز الناتج عن عدم كفاية الايرادات العامة الجارية على تغطية النفقات العامة الجارية. (المعطي، 2017، الصفحة63)
- العجز الشامل (الكلي): وهو التعريف التقليدي أو الشائع للعجز المالي والذي يقيس الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد، ولكن غير مشتملة على مدفوعات أصل الديون الحكومية، وبين الايرادات الحكومية متضمنة الايرادات الضريبية وغير الضريبية مشتملة على القروض.
- العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأن هذه الديون هي في الواقع عمليات تمت في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بعمليات ماضية وليست حالية، وعليه يمكن القول بأن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من اعطاء صورة أوضح عن السياسات المالية الحالية (لحسن، 2013، الصفحة 104).

2.2.3. التصنيف الثاني: حسب مدة العجز

- العجز المؤقت: ويسمى أيضا بالعجز الحقيقي أو الموسمي أو الطارئ، والذي يقع في الموازنة العامة أثناء السنة المالية، بحيث تصبح الايرادات العامة أقل من النفقات العامة المعتمدة بسبب الانكماش في دورة الأعمال في الاقتصاد، نتيجة الظروف الطارئة التي تؤدي الى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة (يونس، (2015-2016)، الصفحة 161).

– العجز الهيكلي: ويطلق عليه أيضا بالعجز الدائم أو العجز البنيوي، يرجع هذا النوع من العجز الى هيكل ومكونات الموازنة العامة ذاتها والتي تؤدي في النهاية الى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر فيها وليس له علاقة بالدورات التجارية، اذ تزداد النفقات عن الايرادات وتفشل الحكومة في ترشيد النفقات العامة وتعجز عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي فيستمر العجز المالي لسنوات عديدة (موسى، 2011، الصفحة 922).

3.2.3. أنواع أخرى:

– العجز التشغيلي: وينجم هذا العجز عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء إنخفاض القيمة الحقيقية للديون، ولهذا يمكن أن نسميه العجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم (باهي و حليمي، 2018، الصفحة 40).

– العجز المتوقع: يكون معلوما لدى السلطة التنفيذية، ويتضمنه قانون المالية ويبرز بصورة واضحة في السنة المالية، مثلما حدث في موازنة الجزائر لسنة 2015 أين صادق البرلمان على قانون المالية لهذه السنة بعجز موازني قدره 22.1% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا العجز مسموح به بحدود وشروط معينة ووفق دراسات دقيقة وموضوعية وحسب حاجة الدولة الى ذلك (يونس، (2015–2016)، الصفحة 195).

3.3. أسباب العجز الموازني: وتتلخص مجموعة العوامل التي من شأنها أن تؤدي بالدولة للوقوع في عجز الموازنة العامة في:

1.3.3. العوامل المتعلقة بزيادة النفقات العامة:

ان تدخل الدولة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أدى الى تزايد النفقات العامة بشكل مضطرد، ومن بين أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى ذلك ما يلي:

- تزايد النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي، وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك.
- زيادة نسبة النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية، وتزايد معدلات العمالة الحكومية.
- زيادة الانفاق العسكري.
- اتباع سياسة التمويل بالعجز بهدف تمويل التنمية.

2.3.3. العوامل المتعلقة بتراجع الايرادات العامة: من أهم العوامل المتعلقة بقصور الايرادات العامة للدولة ما يلي:

- انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي، زيادة لكثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية.
- زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة وضعف الادارة الضريبية من جهة أخرى. (منال، 2021، الصفحة 369)

4.3. مفهوم التضخم:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر الا أنه لا يوجد اجماع على تعريف معين لهذا الاصطلاح، لذلك نجد التضخم والغلاء وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود أصبحت من أكثر المصطلحات شيوعا في الآونة الراهنة، أما معناه السائد فينصرف الى الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (العزيز، 2017، الصفحة 17).

حيث عرفه الاقتصادي كاردنير آكلي "Gardener Ackley" بأنه: الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، واستنادا الى هذا لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، حيث أضاف آكلي أن

هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم توازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس من خلال معايير ساكنة (هتهات، 2006، الصفحة 27).

5.3.التأصيل النظري لعلاقة العجز الموازني بمعدلات التضخم في الفكر الاقتصادي:

تشهد العلاقة بين العجز الموازني والتضخم جدلا اقتصاديا واسعا في مختلف الأدبيات الاقتصادية والأبحاث التطبيقية التي أجريت على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث كانت الفرضية الأساسية التي انطلقت منها معظم الدراسات التي تسعى لتفسير الآلية التي يؤثر من خلالها العجز الموازني على التضخم هي:" أن العجز الحكومي وطريقة تمويله هو السبب الأساس للتضخم، حيث أن كل طريقة تؤدي الى زيادة كمية النقود زيادة أكبر من زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومنه زيادة المستوى العام للأسعار مما يسبب حدوث التضخم"(Salman & Harvie, 2005, p10) .

حيث تواجه العديد من الدول النامية مشكلة العجز الموازني مما يدفعها للبحث عن آليات وسياسات لمعالجته، ولعل من أبرز هذه الآليات نجد الإصدار النقدي الذي تلجأ اليه الدولة لتمويل العجز والذي يشكل مصدرا مهما للإيرادات خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الهيكل الضريبي لها من أجل الحصول على الايرادات الكافية. فعملية الإصدار النقدي تؤدي الى زيادة الكمية المعروضة من النقود ومنه حدوث ضغوط تضخمية، حيث أن زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمعدلات تفوق الزيادة في الايرادات الحكومية فيظهر العجز الموازني، والذي يدفع بالحكومة الى اصدار المزيد من النقود لتمويل العجز مما يترتب عنه ارتفاع الأسعار، فتظهر بذلك الحلقة المفرغة بين التضخم والعجز الموازني (الهيتي، حمادي، و عدنان، 2010، الصفحات 09-10).

وفي الدراسات الاقتصادية نجد أن هناك على الأقل أطروحتان تفسر العلاقة بين العجز الموازني والتضخم، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين أن العجز الموازني له آثار تضخمية مستندين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والاستخدام والفائدة لـ (Keynes)، بينما يرى البعض الآخر أن هذه العلاقة تتجه بالاتجاه المعاكس، أي من التضخم الى العجز الموازني ولذلك قدم كل من (Sargent & Wallace 1981-1985) في دراستيهما مقارنة بين وجهتي النظر المالية والنقدوية كالآتي:

- وجهة النظر المالية:

تتخذ السلطة المالية التدابير اللازمة لتمويل العجز الموازني دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، ويتم هذا التمويل عن طريق الاصدار النقدي الذي يعني زيادة في الكتلة النقدية التي تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم (مخاليف، خاطر، و دردوري، 2019، الصفحة 84).

- وجهة نظر النقوديين:

يتم تمويل العجز الموازني عن طريق الدين العام، وباعتبار أن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية للأوراق المالية للدين العام، فالجمهور سيتقبل الزيادة في معدلات التضخم حين يكون هناك عجز مرتفع سببه السلوك السلبي للعامة تجاه الزيادة في العبء المالي، وزيادة التضخم بشكل غير المتوقع يعكس الضريبة التضخمية، اضافة الى ذلك يعكس العجز الموازني الذي يمثل الطلب الكلي الاضافي المحفز لزيادة معدل التضخم (الشرع، 2014، الصفحة 03).

حيث يرى النقديون أنه اذا تم تمويل العجز بواسطة الاقتراض المباشرة أو غير المباشر من البنك المركزي فان ذلك سيؤدي الى زيادة العرض النقدي، وأن آثار تمويل هذا العجز عن طريق خلق نقود جديدة تعتمد على مستوى التشغيل ومعدل نمو عرض النقود، ففي المدى القصير عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل فان العجز الموازني الذي يتم تمويله بواسطة زيادة عرض النقد وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الفائدة سيكون له أثر توسعي بالغ الأهمية في الناتج والدخل الكليين، أما في المدى الطويل وعند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، فان نمو كمية النقود بما يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي سيؤدي الى تفاقم معدلات التضخم (مخاليف، خاطر، و دردوري، 2019، الصفحات 81-82).

وعليه ووفقا لوجهة نظر النقديون فالعجز الموازني ظاهرة تضخمية، بمعنى أن مستويات الأسعار تتأثر بكميات النقود وحدوث العجز الموازني غالبا يكون سببه التضخم، وذلك على اعتبار أن هذا الطرح جاء على أنقاد الفكر الكينزي والذي يذهب في تفسيره للتضخم بأنه راجع للسياسة المالية التي تنتهجها الدولة وأن خلق المزيد من العجز والدين العام سيحفز الطلب الفعال والانفاق للخروج من الركود ومن ثم يعمل ذلك على خلق التضخم في المستقبل ولكن دون الاستعانة بالنقود بل عن طريق سعر الفائدة، ومن ثم ربطت النظرية الكينزية اتجاه العلاقة بينهما من العجز الموازني الى التضخم وليس النقود (محمد و بن با، 2017، الصفحة 88).

4. الدراسة القياسية لأثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

1.4. منهجية الدراسة:

بهدف قياس العلاقة بين العجز الموازني والتضخم خلال الفترة (1990-2023) نستخدم مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL: Autoregressive Distributed Lag Model) أو ما يعرف كذلك بمقاربة اختبار الحدود (Bound Testing Approach) التي تم تقديمها من طرف Pesaran and al (2001). وللقيام بمختلف مراحل الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews12)، حيث ثم الحصول على البيانات السنوية المستخدمة في تقدير هذا النموذج من قاعدة بيانات البنك الدولي الموسومة بمؤشرات التنمية العالمية (WDI: World Development Indicators) بالنسبة لإحصائيات كل من معدل التضخم ونسبة نمو الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الإقتصادي، أما بيانات العجز الموازني فتم الحصول عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

2.4. بناء النموذج القياسي وعرض متغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج خطي متعدد لمعرفة مدى تأثير عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، حيث أن معدل التضخم (INF) دالة في عجز الموازنة العامة(BD) والمتغيرات الضابطة الأخرى التي تؤثر على معدل التضخم، وتم بناء النموذج القياسي للدراسة كما يلي:

$$INF_t = \alpha_0 + \alpha_1 BD_{t1} + \alpha_2 M2/GDP_{t2} + \alpha_3 GDP_{t3} + \mu_t$$

حيث أن:

t: يمثل عدد المشاهدات(وهو يعبر عن سنوات فترة الدراسة (1990-2023)).

INF_t: معدل التضخم وتم التعبير عنه بمؤشر أسعار المستهلك.

BD_{t1}: العجز الموازني.

$M2/GDP_{t2}$: نسبة نمو الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي.

GDP_{t3}: معدل النمو الإقتصادي والذي يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

μ_t: الحد العشوائي.

α_0: يمثل الحد الثابت.

α_1 α_2 α_3: تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة على التوالي.

3.4. مناقشة وتحليل النتائج:

1.3.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل القيام بعملية تقدير النموذج لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف، لأن الانحدار يعطي نتائج جيدة عند اجراء الاختبارات حيث تكون قيمة معامل التحديد (R^2) فيه مرتفعة وواحد أو أكثر من معاملات الانحدار تكون معنوية احصائيا على أساس الاختبارات المعتادة من حيث إختبار Student وFisher، (Damodar, 2012 , p234) لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج.

ولاختبار الاستقرارية نستعمل اختبارات جذر الوحدة (Unit root Test)، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أما الاختبار الثاني فهو اختبار فيليبس بيرون (PP)
(Bourbonnais, 2015 , p268-269-272) ، والجدول (01) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع.

الجدول (01): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

Variables	At level			At 1st Difference			درجة التكامل
p-value	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه عام	بدون حد ثابت ولا إتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه عام	بدون حد ثابت ولا إتجاه عام	
	p-value			p-value			
INF	0,4210	0,7386	0,1438	0.0000	0.0002	0.0000	I(1)
BD	0,0001	0,0024	0,0001	-	-	-	I(0)
M2/GDP	0,7369	0,0235	0,7053	-	-	-	I(0)
GDP	0,9952	0,1578	1,0000	0,0017	0,0073	0,0217	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

ونستنتج من خلال الجدول (01) عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، في المستوى وذلك لأن قيمة (prob) أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي أن الاتجاه الزمني ليس معنويا وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0: السلسلة غير مستقرة) ونرفض الفرضية البديلة (H1: السلسلة مستقرة)، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن قيمة (prob) أقل من مستوى المعنوية (5%) ومنه فالسلاسل الزمنية قد استقرت عند درجة التكامل I(1). كما تشير النتائج الى أن متغير نسبة نمو الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة العامة مستقرين في المستوى I(0) وذلك لأن (prob) أقل من (5%). أما بالنسبة لإختبار فيليبس-بيرون (PP) فنتائجه تظهر في الجدول (02).

الجدول (02): نتائج إختبار فيليبس-بيرون (PP)

Variables	At level			At 1st Difference			درجة التكامل
p-value	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه عام	بدون حد ثابت ولا إتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه عام	بدون حد ثابت ولا إتجاه عام	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	
INF	0,4328	0,7235	0,1404	0.0000	0.0001	0.0000	I(1)
BD	0,0010	0,0027	0,0001	-	-	-	I(0)
M2/GDP	0,7369	0,0051	0,7220	-	-	-	I(0)
GDP	0,9932	0,1578	1,0000	0,0018	0,0075	0,0342	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه قد تم التوصل الى نتائج مطابقة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) اذ تبين أن السلاسل الزمنية معدل التضخم، معدل النمو الإقتصادي، مستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(1) لأن قيمة (prob) أكبر من 5%، أما متغير نسبة نمو الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الإجمالي والعجز الموازني فهما مستقرين في المستوى I(0) لأن (prob) أقل من (5%)، ومنه نستنتج أن استقرارية السلاسل الزمنية هي مزيج بين I(0) و I(1) ولا وجود للفرق

الثاني كما أن المتغير التابع (معدل التضخم) مستقر بعد اجراء الفرق الأول، وبالتالي تحقق شرط استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة.

2.4.3. تقدير نموذج الدراسة:

حتى يتسنى لنا اجراء اختبار التكامل المشترك وجب علينا تقدير نموذج (ARDL)، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) (أنظر قائمة الملاحق) أن نموذج (ARDL) والذي يقوم بتحديد فترة الابطاء المثلى (Lags) تلقائيا وفق معيار (AIC)، قد خلص هذا المعيار الى أن العدد الأمثل لفترات الابطاء للمتغير التابع (INF) هو فترتين زمنيتين (2) أما المتغيرات المستقلة(BD، GDP/M2، GDP) يكون تخلفها الزمني على التوالي (3، 1، 2)، كما أظهرت النتائج الاحصائية أن قيمة معامل التحديد والبالغة (R^2= 0,9441) أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما نسبته 94,41% من التغيرات الطارئة على المتغير التابع (INF) معدل التضخم ، أما النسبة المتبقية (5,59%) فهي تعود الى متغيرات أخرى لم تدرج في نموذج الانحدار المقدر.

3.3.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test):

تتمثل هذه الخطوة في اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (معدل التضخم) والمتغيرات المستقلة، ولكي نتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه نلجأ الى اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) كما يبين الجدول أسفله.

الجدول (03): نتائج اختبار التكامل المشترك بإستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test Sample: 1990 2023 Included observations: 31 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.685588	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (F stat=4,6855) أكبر من قيم الحدود العليا (I1 Bound) لـ Pesaran عند مستوى المعنوية 10% و5%، وعليه نرفض الفرضية العدمية (H0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع (المعادلة غير متكاملة)) وقبول الفرضية البديلة (H1) وبالتالي نستنتج وجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

4.3.4. تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج (ARDL):

بما أن النتائج أكدت على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، حيث يتم تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير بواسطة نموذج (ARDL).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0,0000	-6,586510	0,000039	-0,000257	**Bd**
0,0279	2,381440	0,212684	0,506495	**M2**
0,0013	-1,559380	0,000000	-0,4640	**GDP**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

حيث يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

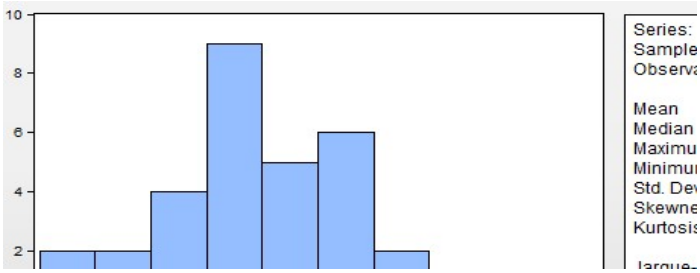
- ✓ إشارة معامل العجز الموازني (BD) سالبة ومعنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% (prob =0,0000)، وهذا يدل أنه على المدى البعيد يؤثر العجز الموازني على التضخم في الجزائر بشكل عكسي وضعيف، فارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم المحلي بـ 0,0002%، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية لكنها مقبولة في حالة الاقتصاد الجزائري، على اعتبار أن معدل التضخم فيه مرتبط بعوامل عديدة أخرى غير العجز الموازني والتي من بينها حجم الواردات، سعر الصرف الأجنبي وغيرها من العوامل، أما بالنسبة للعجز الموازني فيتم تمويله اما بالاعتماد على حصيلة الإيرادات الضريبية أو من خلال اللجوء للاقتراض العام أو من خلال الاستدانة الخارجية، والجذير بالذكر أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل رئيسي في تمويل هذا العجز على فائض إيرادات الجباية البترولية بالإضافة لمصادر تضخمية.
- ✓ اشارة معامل نسبة نمو الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج المحلي(M2/GDP) موجبة وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 5% حيث (prob=0,0279)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وتشير هذه القيمة الى أن نمو الكتلة النقدية بـ 1% سيرفع من معدل التضخم المحلي بنسبة 0,5064%، وذلك لأن ارتفاع كمية النقود المتداولة يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض الكلي لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وهو ما يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار ومنه تزداد حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.
- ✓ اشارة معامل النمو الاقتصادي (GDP) سالبة ومعنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة (prob=0,0013) وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وتشير قيمة معامل النمو الاقتصادي الى أن زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% سيؤدي الى انخفاض معدل التضخم بـ 0,4640%.

- **تقييم نموذج الأجل القصير:** أما فيما يخص العلاقة التوازنية قصيرة الأجل فانه يتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) والذي بلغت قيمته (-0,6702) بإشارة ومعنوية احصائيا حيث بلغت قيمة (prob=0,0000) وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن 0,6702% من انحراف معدل التضخم في السنة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) من أجل العودة الى الوضع التوازني الطويل الأجل (وجود آلية للانتقال من الأجل القصير الى الأجل الطويل)، وهذا يدل أيضا على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير.

5.3.4. تشخيص النموذج:

✓ اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي نستخدم اختبار جارك بيرا، ونلاحظ من الشكل رقم (01) أسفله أن احتمال جارك بيرا (J-B Probability=0,3372) أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية (H0: بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي).

الشكل رقم (01): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

✓ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

بغية التحقق من شرط استقلال البواقي نستخدم اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي، تظهر نتائجه في الجدول رقم (05) أسفله الى أن قيمة الاختبار (F=0,1675) باحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على جودة المعلمات المقدرة وأنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.988473	Prob. F(2,17)	0.1675
Obs*R-squared	5.877182	Prob. Chi-Square(2)	0.0529

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 12)

✓ اختبار ثبات تباين البواقي (حدود الأخطاء) للنموذج: هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بينها اختبار Breuch-Pagan-Godfrey، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين متنافستين هما:

H_0: لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ .

H_1: توجد مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ .

نلاحظ نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (06) أسفله، حيث تشير النتائج أن قيمة إحصائية (F) تساوي0.196486 وهي أكبر من 5% =α بالتالي نقبل الفرضية العدمية (H0) ومنه فالحد العشوائي يتميز بثبات التباين (Homoscedastic).

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ثبات تباين البواقي للنموذج

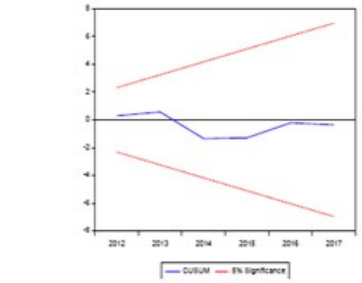
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.196486	Prob. F(11,19)	0.9958
Obs*R-squared	3.166233	Prob. Chi-Square(11)	0.9883
Scaled explained SS	1.687624	Prob. Chi-Square(11)	0.9993

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

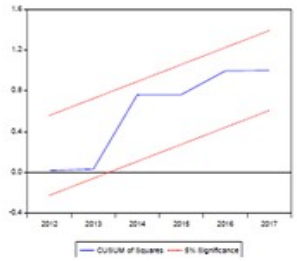
✓ اختبار استقرارية معلمات النموذج: من أجل التأكد من صلاحية النموذج المقدر وامكانية استعماله من الناحية الاحصائية نقوم بإجراء اختبارين لإظهار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل وهما: إختبار(CUSUM) واختبار (CUSUM SQ)، ومن خلال الشكلين رقم (02) والشكل رقم (03) أسفله يتضح لنا من

خلال منحنى(CUSUM) ومنحنى (CUSUM SQ) أن المعلمات قد استقرت داخل مجال الثقة على طول فترة الدراسة، وهذا يدل ويؤكد أنه على طول فترة الدراسة تميز النموذج باستقراره وسلامته من التغيرات الهيكلية.

الشكل رقم (02): المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)



الشكل رقم (03): مجموع المربعات التراكمي للبواقي (CUSUM SQ)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews12)

5. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990–2023)، وتماشيا مع طبيعة الموضوع قمنا باستخدام تقنية قياسية حديثة تمثلت في نموذج (ARDL)، حيث هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين معدل التضخم والعجز الموازني، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- بعد اجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة والتي من بينها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (PP)، حيث تم التوصل الى أن المتغيرين (معدل التضخم، النمو الاقتصادي) غير ساكنين في المستوى ولكن بعد أخذ الفرق الأول لكلا المتغيرين أصبحا متكاملين من الدرجة الأولى، أما متغير نسبة نمو الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج المحلي ومتغير العجز الموازني فهما ساكنين في المستوى أي متكاملين من الدرجة I (0).
- تبين بعد اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) ومن خلال احصائية (F–statistique) وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (معدل التضخم) والمتغيرات المستقلة.
- وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الجزائر، وهذا يدل أنه على المدى البعيد يؤثر العجز الموازني العامة على التضخم بشكل عكسي وضعيف، فارتفاع العجز الموازني بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم المحلي بـ 0,0002%، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية لكنها مقبولة في حالة الاقتصاد الجزائري، وهذا الأمر يجد تفسيره في قيام الجزائر سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بهدف تمويل العجز الذي شهد تفاقما كبيرا بعد سنة 2000، والذي سجل عام 2011 أكبر رصيد موازني سالب وذلك بسبب النمو الكبير الذي شهده الانفاق الحكومي وعدم قدرة الجباية العادية والبترولية على تغطية هذا الانفاق، لذلك ومن خلال اختبار فروض هذه الدراسة تبين أن العجز الموازني لم يتسبب بصفة رئيسية في ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة لأن هذا العجز تم تمويله مباشرة من متاحات صندوق ضبط الايرادات الذي تراكمت فيه مبالغ مالية كبيرة من العملة الصعبة نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال الفترة (2001–2014)، زيادة الى أن معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري مرتبط بعوامل عديدة أخرى غير العجز الموازني والتي من بينها حجم الواردات، سعر الصرف الأجنبي وغيرها من العوامل.
- وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل وذات دلالة احصائية بين نسبة نمو العرض النقدي الى اجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم، فنمو الكتلة النقدية بـ 1% سيرفع من معدل التضخم المحلي بنسبة 0,5064%، وهو ما

يتفق مع النظرية الاقتصادية، وذلك لأن ارتفاع كمية النقود المتداولة يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض الكلي لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وهو ما يؤدي الى ارتفاع مستويات الأسعار ومنه تزداد حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

- اشارة معامل النمو الإقتصادي (GDP) سالبة ومعنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة (prob=0,0013) وهي بذلك تتفق مع النظرية الإقتصادية، وتدل على وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وتشير قيمة معامل النمو الاقتصادي الى أن زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% سيؤدي الى انخفاض معدل التضخم بـ 0,4640%.
- أما فيما يخص العلاقة التوازنية القصيرة الأجل فانه يتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(−1)) والذي بلغت قيمته (−0,6702) بإشارة سالبة ومعنوية احصائيا حيث بلغت قيمة (prob=0,0000) وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ الى أن 0,6702% من انحراف معدل التضخم في السنة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- ضرورة القيام بإصلاح شامل للمنظومة الجبائية ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي للرفع من ايرادات الموازنة العامة على المدى القصير حتى يسهل كبح عجز الموازنة العامة.
- ترقية الانتاج الصناعي والزراعي وتطوير قطاع السياحة لزيادة مداخيل الجباية العادية التي تتميز باستدامتها مقارنة بمداخيل الجباية البترولية التي تتأثر بتذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري لجلب العملة الصعبة وتنمية احتياطات الصرف الأجنبي، مع تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على الجباية البترولية كمصدر رئيسي للدخل.
- تحسين مناخ الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي ستساهم في زيادة ايرادات الموازنة العامة من خلال مختلف الضرائب التي يدفعها المستثمرون.
- ترشيد النفقات العامة من خلال اصلاح منظومة الدعم وايجاد استراتيجيات جديدة لمحاربة الفساد المالي والاداري.
- ضرورة البحث عن خيارات تمويلية جديدة بعيدة عن التمويل التضخمي لما له من آثار سلبية على الاقتصاد.
- ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم.
- ضرورة التركيز على السياسات الاقتصادية البعيدة المدى والتي تحدث تغيرات هيكلية وبنيوية في هيكل الانتاج.

قائمة المراجع:

1. Ali Salman و ،Harvie .(2005) .The budget deficit and economic performance : A Survey .The Singapore Economic Review.10 ،(02)50 .
2. Gujarati Damodar .(2012) .Econometrics by example .United kigdoom: palgrave macmillan.
3. M.Hashem ،Yongcheol و ،Richard .(2001) .Bounds testing approaches to the analysis of level relationships .Journal of Applied Econometrics.301 ،(03)16
4. Régis Bourbonnais .(2015) .économétrie .Paris: Dunod.
5. أحمد حسين الهيتي، حمادي، و عدنان. (2010). أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الإقتصاد الأردني والتركي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 03*(02)، 09-10.
6. أحمد محمد عادل عبد العزيز. (2017). *الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

7. أسماء مخاليف، طارق خاطر، و لحسن دردوري. (2019). إختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر بإستخدام نماذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2016-1990. *مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، *05*(02)، 84.

8. دردوري لحسن. (ديسمبر, 2013). عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الإقتصاد الوضعي. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية*، *14*، 104.

9. سعيد هتهات. (2006). دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. 27. ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، الجزائر.

10. سندس حميد موسى. (2011). تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا. *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإسلامية*، *21*، 922.

11. شعيب يونس. ((2015-2016)). *الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة*. الجزائر، كلية الشريعة والإقتصاد.

12. عقيل شاكر الشرع. (2014). اختبار العلاقة بين عجزالموازنة ومعدل التضخم في الإقتصاد العراقي. *مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية*.

13. علاء إبراهيم عبد المعطي. (2017). *أذون وسندات الخزانة العامة (دراسة مقارنة* (الإصدار 01). مصر: دار الفكر والقانون.

14. كمال سي محمد، و جلول بن با. (2017). تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر دراسة قياسية 1970-2016. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال*، *03*(01)، 88.

15. لطرش ذهبية، و شافية كتاف. (جوان, 2018). فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017). *مجلة التنمية الإقتصادية*، *05*(03)، 33.

16. مرسي محمد منال جابر . (13 جانفي, 2021). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، 369.

17. نوال باهي، و حكيمة حليمي. (جوان, 2018). عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017). *مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة*(04)، 40.

18. هاجيرة ديلمي. (ديسمبر, 2016). علاج عجز الموازنة العامة في النظام الإقتصادي الإسلامي. *مجلة الشريعة والإقتصاد*، *10*(05)، 265.

قائمة الملاحق:

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 01/12/25 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1993 2023
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): BD GDP M2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Stati
INF(-1)	0.077965	0.133617	0.583
INF(-2)	0.251809	0.105783	2.380
BD	-5.31E-05	1.09E-05	-4.851
BD(-1)	-5.62E-05	1.29E-05	-4.364
BD(-2)	-3.60E-05	1.09E-05	-3.305
BD(-3)	-2.72E-05	1.16E-05	-2.350
GDP	4.77E-12	4.17E-12	1.144
GDP(-1)	-6.53E-12	4.26E-12	-1.534
M2	0.109317	0.140364	0.778
M2(-1)	0.027932	0.150958	0.185
M2(-2)	0.202217	0.114009	1.773
C	-7.760189	3.156930	-2.458

الجدول 2: نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INF
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 2)
Date: 01/12/25 Time: 20:10
Sample: 1990 2023
Included observations: 31

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.251809	0.105783	-2.380427	0.0279
D(BD)	-0.000053	0.000011	-4.851448	0.0001
D(BD(-1))	0.000036	0.000011	3.305746	0.0037
D(BD(-2))	0.000027	0.000012	2.350561	0.0297
D(GDP)	0.000000	0.000000	1.144790	0.2665
D(M2)	0.109317	0.140364	0.778812	0.4457
D(M2(-1))	-0.202217	0.114009	-1.773683	0.0921
CointEq(-1)	-0.670226	0.100599	-6.662372	0.0000

Cointeq = INF - (-0.0003*BD -0.0000*GDP + 0.5065*M2 -11.5785)